

Distr.: General
13 September 2019
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والأربعون

٩-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

نيكاراغوا

إضافة*

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية والردود
المقدمة من الدولة موضع الاستعراض

* لم تُحرر هذه الوثيقة رسمياً قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-15735(A)



* 1 9 1 5 7 3 5 *

أولاً - معلومات أساسية

- ١- شاركت نيكاراغوا في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩ التي أفضت إلى ٢٥٩ توصية.
- ٢- وتعرض دولة نيكاراغوا موقفها الرسمي بشأن هذه التوصيات.

ثانياً - التوصيات المقبولة: ١٣٥

١٢٥-٥، ١٢٥-٨، ١٢٥-٩، ١٢٥-٣٧، ١٢٥-٣٨، ١٢٥-٣٩، ١٢٥-٤٠، ١٢٥-٤١، ١٢٥-٤٣، ١٢٥-٤٥، ١٢٥-٤٦، ١٢٥-٤٧، ١٢٥-٤٨، ١٢٥-٤٩، ١٢٥-٥٠، ١٢٥-٥١، ١٢٥-٥٢، ١٢٥-٥٣، ١٢٥-٥٤، ١٢٥-٥٥، ١٢٥-٥٧، ١٢٥-٥٨، ١٢٥-٥٩، ١٢٥-٦١، ١٢٥-٦٤، ١٢٥-٦٦، ١٢٥-٧٥، ١٢٥-٨٥، ١٢٥-٨٧، ١٢٥-٨٩، ١٢٥-٩٠، ١٢٥-٩٥، ١٢٥-١٠٣، ١٢٥-١٠٥، ١٢٥-١٠٧، ١٢٥-١١٠، ١٢٥-١١١، ١٢٥-١١٢، ١٢٥-١١٣، ١٢٥-١١٤، ١٢٥-١١٦، ١٢٥-١١٨، ١٢٥-١٢١، ١٢٥-١٢٢، ١٢٥-١٢٤، ١٢٥-١٢٧، ١٢٥-١٤٣، ١٢٥-١٤٤، ١٢٥-١٤٥، ١٢٥-١٥١، ١٢٥-١٥٦، ١٢٥-١٦١، ١٢٥-١٦٢، ١٢٥-١٦٤، ١٢٥-١٦٦، ١٢٥-١٦٧، ١٢٥-١٦٩، ١٢٥-١٧٠، ١٢٥-١٧١، ١٢٥-١٧٢، ١٢٥-١٧٣، ١٢٥-١٧٤، ١٢٥-١٧٥، ١٢٥-١٧٦، ١٢٥-١٧٧، ١٢٥-١٧٨، ١٢٥-١٧٩، ١٢٥-١٨٠، ١٢٥-١٨١، ١٢٥-١٨٢، ١٢٥-١٨٣، ١٢٥-١٨٤، ١٢٥-١٨٥، ١٢٥-١٨٦، ١٢٥-١٨٧، ١٢٥-١٨٨، ١٢٥-١٨٩، ١٢٥-١٩٠، ١٢٥-١٩١، ١٢٥-١٩٢، ١٢٥-١٩٣، ١٢٥-١٩٤، ١٢٥-١٩٥، ١٢٥-١٩٦، ١٢٥-١٩٧، ١٢٥-١٩٨، ١٢٥-١٩٩، ١٢٥-٢٠٠، ١٢٥-٢٠١، ١٢٥-٢٠٢، ١٢٥-٢٠٣، ١٢٥-٢٠٤، ١٢٥-٢٠٥، ١٢٥-٢٠٦، ١٢٥-٢٠٧، ١٢٥-٢٠٨، ١٢٥-٢٠٩، ١٢٥-٢١٠، ١٢٥-٢١١، ١٢٥-٢١٢، ١٢٥-٢١٣، ١٢٥-٢١٤، ١٢٥-٢١٥، ١٢٥-٢٢٠، ١٢٥-٢٢١، ١٢٥-٢٢٢، ١٢٥-٢٢٣، ١٢٥-٢٢٤، ١٢٥-٢٢٥، ١٢٥-٢٢٧، ١٢٥-٢٢٨، ١٢٥-٢٢٩، ١٢٥-٢٣٠، ١٢٥-٢٣١، ١٢٥-٢٣٢، ١٢٥-٢٣٣، ١٢٥-٢٣٤، ١٢٥-٢٣٥، ١٢٥-٢٣٦، ١٢٥-٢٣٧، ١٢٥-٢٣٨، ١٢٥-٢٤١، ١٢٥-٢٤٤، ١٢٥-٢٤٦، ١٢٥-٢٤٧، ١٢٥-٢٤٨، ١٢٥-٢٤٩، ١٢٥-٢٥٠، ١٢٥-٢٥١، ١٢٥-٢٥٢، ١٢٥-٢٥٣، ١٢٥-٢٥٤، ١٢٥-٢٥٥، ١٢٥-٢٥٦، ١٢٥-٢٥٧.

ثالثاً - التوصيات غير المقبولة: ٢٤

١٢٥-١، ١٢٥-٢، ١٢٥-٣، ١٢٥-٤، ١٢٥-٦، ١٢٥-٧، ١٢٥-١٠، ١٢٥-١١، ١٢٥-١٢، ١٢٥-١٣، ١٢٥-١٥، ١٢٥-١٦، ١٢٥-١٧، ١٢٥-١٨، ١٢٥-١٩، ١٢٥-٢٠، ١٢٥-٢١، ١٢٥-٢٢، ١٢٥-٢٣، ١٢٥-٣٦، ١٢٥-١٣٦، ١٢٥-١٤٩، ١٢٥-٢١٧، ١٢٥-٢١٩.

رابعاً- التوصيات غير القابلة للتنفيذ لأنها تفتقر إلى أساس وتشوه الواقع وهي لذلك غير مقبولة: ١٠٠

١٤-١٢٥، ٢٤-١٢٥، ٢٥-١٢٥، ٢٦-١٢٥، ٢٧-١٢٥، ٢٨-١٢٥، ٢٩-١٢٥،
٣٠-١٢٥، ٣١-١٢٥، ٣٢-١٢٥، ٣٣-١٢٥، ٣٤-١٢٥، ٣٥-١٢٥، ٤٢-١٢٥،
٤٤-١٢٥، ٥٦-١٢٥، ٦٠-١٢٥، ٦٢-١٢٥، ٦٣-١٢٥، ٦٥-١٢٥، ٦٧-١٢٥،
٦٨-١٢٥، ٦٩-١٢٥، ٧٠-١٢٥، ٧١-١٢٥، ٧٢-١٢٥، ٧٣-١٢٥، ٧٤-١٢٥،
٧٦-١٢٥، ٧٧-١٢٥، ٧٨-١٢٥، ٧٩-١٢٥، ٨٠-١٢٥، ٨١-١٢٥، ٨٢-١٢٥،
٨٣-١٢٥، ٨٤-١٢٥، ٨٦-١٢٥، ٨٨-١٢٥، ٩١-١٢٥، ٩٢-١٢٥، ٩٣-١٢٥،
٩٤-١٢٥، ٩٦-١٢٥، ٩٧-١٢٥، ٩٨-١٢٥، ٩٩-١٢٥، ١٠٠-١٢٥، ١٠١-١٢٥،
١٠٢-١٢٥، ١٠٤-١٢٥، ١٠٦-١٢٥، ١٠٨-١٢٥، ١٠٩-١٢٥، ١١٥-١٢٥،
١١٧-١٢٥، ١١٩-١٢٥، ١٢٠-١٢٥، ١٢٣-١٢٥، ١٢٥-١٢٥، ١٢٦-١٢٥،
١٢٨-١٢٥، ١٢٩-١٢٥، ١٣٠-١٢٥، ١٣١-١٢٥، ١٣٢-١٢٥، ١٣٣-١٢٥،
١٣٤-١٢٥، ١٣٥-١٢٥، ١٣٧-١٢٥، ١٣٨-١٢٥، ١٣٩-١٢٥، ١٤٠-١٢٥،
١٤١-١٢٥، ١٤٢-١٢٥، ١٤٦-١٢٥، ١٤٧-١٢٥، ١٤٨-١٢٥، ١٥٠-١٢٥،
١٥٢-١٢٥، ١٥٣-١٢٥، ١٥٤-١٢٥، ١٥٥-١٢٥، ١٥٧-١٢٥، ١٥٨-١٢٥،
١٥٩-١٢٥، ١٦٠-١٢٥، ١٦٣-١٢٥، ١٦٥-١٢٥، ١٦٨-١٢٥، ٢١٦-١٢٥،
٢١٨-١٢٥، ٢٢٦-١٢٥، ٢٣٩-١٢٥، ٢٤٠-١٢٥، ٢٤٢-١٢٥، ٢٤٣-١٢٥،
٢٤٥-١٢٥، ٢٥٨-١٢٥، ٢٥٩-١٢٥.

خامساً- الأساس المنطقي لقبول التوصيات

٣- ستواصل حكومة نيكاراغوا ضمان التمتع بحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، تمثيلاً مع التزامها بالسلام والاستقرار والتنمية المستدامة، والتضامن الدولي والروح الإنسانية، وامتثالاً للدستور الوطني والقوانين الوطنية والصكوك الدولية التي انضمت إليها. (١٢٥-٥١، ١٢٥-١٢٧، ١٢٥-١٤٣، ١٢٥-١٤٤، ١٢٥-١٦١، ١٢٥-١٧٥، ١٢٥-١٨٣، ١٢٥-١٨٩، ١٢٥-٢٠٤).

٤- وسيظل استقلال فروع الحكومة وإدارتها الذاتية مكفولين وفقاً للقانون. وستتلقى جميع المؤسسات، بما في ذلك مكتب المدافع عن حقوق الإنسان، الدعم من أجل مواصلة تعزيز وحماية حقوق الإنسان للنيكاراغويين بطريقة متناغمة ومنسقة. (١٢٥-٣٧ إلى ١٢٥-٤١، ١٢٥-٤٣، ١٢٥-٤٥، ١٢٥-٤٦، ١٢٥-٩٥، ١٢٥-١٠٥).

٥- ومنذ عام ٢٠٠٨، تنفذ حكومة نيكاراغوا خططاً وبرامج وطنية للتنمية البشرية، ساعدت على استعادة حقوق الإنسان للشعب النيكاراغوي. وستواصل العمل الرامي إلى تعزيز التنمية في ظل العدالة الاجتماعية، وتعزيز روح القيادة لدى الشباب، وتدعيم الأسرة والمساواة بين الجنسين وضمان الأمن والتعليم والصحة والطاقة والمياه، من بين أمور أخرى. (١٢٥-١٨٧، ١٢٥-١٩٢، ١٢٥-١٩٤، ١٢٥-١٩٥، ١٢٥-٢٠٠).

٦- وستواصل الجهود المبذولة للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد وللحد من أوجه التفاوت؛ وأتاحت لنا هذه الجهود أن نصبح اقتصاداً مثالياً على الصعيد الإقليمي، فقد خفضنا الفقر عموماً من ٢٩,٦ عام ٢٠١٤ إلى ٢٤,٩ في المائة عام ٢٠١٦ والفقر المدقع من ٨,٣ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ٦,٩ في المائة عام ٢٠١٦. وستواصل السعي إلى تعزيز رفاه شعب نيكاراغوا. (١٧٩-١٢٥، ١٨٠-١٢٥، ١٨٢-١٢٥، ١٩٣-١٢٥، ١٩٦-١٢٥، ١٩٨-١٢٥، ١٩٩-١٢٥، ٢٠١-١٢٥، ٢٠٢-١٢٥، ٢٠٥-١٢٥).

٧- وسيستمر ضمان الرعاية الصحية المجانية وغير التمييزية والتي تتسم بالفعالية والكفاءة والجودة العالية من خلال نموذج صحة الأسرة والمجتمع المحلي، واستراتيجية الرعاية الأولية التي أفضت إلى نتائج ملموسة وحظيت باعتراف دولي. (٢٠٦-١٢٥، ٢٠٣-١٢٥، ٢٠٩-١٢٥، ٢١٠-١٢٥، ٢١١-١٢٥، ٢١٢-١٢٥، ٢١٥-١٢٥، ٢٢٠-١٢٥، ١٨١-١٢٥).

٨- وستستمر الجهود الرامية إلى إعادة إعمال الحق في التعليم بصفة عامة، وحق فئات ضعيفة محددة، في ظل الخطة الوطنية للتعليم (٢٠١٧-٢٠٢١)، التي تنص على الحق في تعليم مجاني ومناسب، ومتاح للجميع ومنصف وذو نوعية جيدة وغير تمييزي، ويتسم بالكفاءة والفعالية، في المناطق الحضرية والريفية على السواء، من خلال التعليم الأساسي، والتعليم الثانوي والنظام الفرعي لتدريب المعلمين؛ النظام الفرعي للتعليم التقني والتدريب المهني؛ والنظام الفرعي للتعليم العالي؛ والنظام الفرعي للتعليم خارج المدرسة ومن خلال نظام التعليم المستقل في المنطقة الساحلية من البحر الكاريبي في نيكاراغوا، وهو نظام يلبي الاحتياجات الثقافية ويلئم هوية الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي. (٢٢١-١٢٥ إلى ٢٢٥-١٢٥، ٢٢٧-١٢٥ إلى ٢٣٥-١٢٥، و١٩٠-١٢٥ و٢٥٧-١٢٥).

٩- وستواصل ضمان الأمن الغذائي وسيوسع نطاق إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة في المناطق الحضرية والريفية، وهي متاحة حالياً لـ ٩٢,٥ في المائة من سكان المدن و٥٤,٩ في المائة من سكان الأرياف. (١٨٨-١٢٥، ١٨٤-١٢٥، و١٩١-١٢٥، ١٧٨-١٢٥ و١٨٦-١٢٥).

١٠- وستواصل حكومة نيكاراغوا معالجة مشاكل السكن، وإعادة إعمال الحق في السكن اللائق والمريح والأمن للنيكاراغويين، لا سيما لأفقرهم، في إطار نموذج مسؤولية مشتركة يسرّ بناء ٥٧ ٨٥٩ منزلاً جديداً أو محسناً، لفائدة ١٦٥ ٢٣٦ شخصاً. (١٧٧-١٢٥).

١١- وستواصل تطبيق استراتيجية فرض سيادة الدولة والسلامة العامة من أجل ضمان سلامة السكان، لأن هذه الاستراتيجية مكنت البلد من تحقيق أفضل المؤشرات الأمنية في المنطقة، في بيئة من السلام والأمن والطمأنينة للمواطنين. (٥٨-١٢٥، ٦١-١٢٥، ٦٤-١٢٥).

١٢- وستواصل حكومة نيكاراغوا العمل على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحقوق المدنية والسياسية لجميع النيكاراغويين. وسيتم تجاوز الصعوبات التي ظهرت في مجتمعنا، وهي صعوبات مشابهة لتلك التي تواجهها جميع الدول، بالوسائل السلمية، ومن خلال حوار يقوم على الاحترام بين الأطراف، مع إيلاء الاعتبار الواجب للقانون الوطني والمؤسسات

الوطنية. وسنواصل حماية وتعزيز حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الصحافة والإعلام والحق في التجمع السلمي، وفقاً للقانون ولجميع الضمانات الضرورية.

١٣- وسيتواصل ضمان الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات العامة والاحتجاج. وكما هو الحال في أي بلد آخر، يجب أن تمارس هذه الحقوق وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة، الموجودة لضمان السلامة، والنظام العام، والصالح العام لجميع النيكاراغويين، علماً أن حقوق الفرد مرهونة بحقوق الآخرين. (١٢٥-٥٤، ١٢٥-٨٧، ١٢٥-١١٠، ١٢٥-١١١، ١٢٥-١١٣، ١٢٥-١١٦، ١٢٥-١٢١، ١٢٥-١٢٢، ١٢٥-١٢٤، ١٢٥-١٤٥، ١٢٥-١٥١، ١٢٥-١٥٦، ١٢٥-١٦٢، ١٢٥-١٦٤، ١٢٥-١٦٦، ١٢٥-١٦٧).

١٤- وسيتواصل التقدم في تحديث النظام القضائي وتعزيز مؤسسات قطاع العدل بطريقة منتظمة ومتسقة. وسيتواصل استيفاء المعايير الدولية واستنفاد جميع سبل التحقيق؛ وسيتواصل إثبات الاتهامات بالكثير من الأدلة، بما في ذلك الأدلة المقدمة من الشهود والأدلة المستندية، مع ضمان حق الاستعانة بمحام مؤهل وافترض البراءة، حسبما يقتضيه القانون. (١٢٥-٩٠).

١٥- وينبغي الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بتحديد الإصلاحات السياسية والانتخابية والمؤسسية اللازمة لمواصلة تعزيز ديمقراطيتنا الفتية، بسبل منها ضمان انتخابات حرة ومفتوحة وشفافة ومراقبة عام ٢٠٢١. وقد استؤنف العمل مع الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية للتعاون على تعزيز المجالات المؤسسية والسياسية والانتخابية في نيكاراغوا. (١٢٥-١١٢ و ١٢٥-١١٤).

١٦- وسنواصل جهودنا كي نظل البلد الأكثر أماناً في المنطقة بفضل كفاءة عمل الشرطة الوطنية، التي حظيت باعتراف دولي لما تقوم به من أجل حماية الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية. ولم يكن ولن يكون قمع الاحتجاجات الاجتماعية والاستخدام المفرط والتعسفي للقوة من جانب الشرطة الوطنية سياسة حكومية. (١٢٥-٥٥).

١٧- والمنظمات غير الحكومية ملزمة بالامتثال للقانون وللأهداف والأغراض التي أنشئت من أجلها والتي منحت على أساسها الشخصية القانونية. وتعمل في نيكاراغوا ٢٢٧ منظمة غير حكومية. ويُحترم الحق الدستوري لأعضائها في حرية تكوين الجمعيات. (١٢٥-١١٨).

١٨- وسوف نواصل العمل مع جميع الفئات الضعيفة التي استبعدت من جراء السياسات الليبرالية الجديدة، على تعزيز وحماية حقوق الإنسان الخاصة بها عن طريق تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع التي سيكون لها تأثير مباشر على التمتع بحقوق الأطفال والمراهقين والشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، وكبار السن، والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، ضمن فئات أخرى. (١٢٥-٥٧، ١٢٥-١٧٦، ١٢٥-١٨٥، ١٢٥-١٩٧، ١٢٥-٢١٣، ١٢٥-٢٣٦، ١٢٥-٢٣٨، ١٢٥-٢٣٧، ١٢٥-٢٤١، ١٢٥-٢٤٤، ١٢٥-٢٤٦ إلى ١٢٥-٢٥٥).

١٩- ويمثل حمل المراهقات مشكلة على الصعيدين الإقليمي والوطني. وسوف يستمر تنفيذ التدابير الرامية إلى منع حمل المراهقات. وسيتواصل وزارة الأسرة ووزارة التعليم تنفيذ خطة مشتركة لمنع حمل المراهقات، إلى جانب برامج وطنية أخرى. (١٢٥-٢٠٧، ١٢٥-٢٠٨، ١٢٥-٢١٤).

٢٠- وفي نيكاراغوا، ستستمر حماية حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم، وفقاً للقانون الوطني والقانون الدولي. وسنواصل العمل على تطبيق الأحكام التشريعية والإدارية التي تضمن تمتعهم بحقوقهم فعلياً. (١٢٥-٥٩).

٢١- ونُفذت التوصيتان ١٢٥-٦٦ و ١٢٥-٧٥، عملاً بقانون العفو، وأُفرج عن جميع الأشخاص المحتجزين في سياق الأحداث العنيفة التي اندلعت في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٨ بضمان عدم التكرار.

٢٢- وكثفت حكومة نيكاراغوا مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتعزيز القوانين الوطنية، وتحديد الهياكل الحكومية والتركيز على منع هذه الجريمة عن طريق ٦١٩ ٨ نشاطاً وقائياً وإعلامياً لصالح ٨٦٣ ٤٦٧ شخصاً، بعد تدريب ٢٣٢ ٤٤ موظفاً عمومياً. وتراجع انتشار هذه الجريمة في نيكاراغوا، ونحن ملتزمون بمواصلة الكفاح من أجل الحفاظ على هذه الإنجازات لصالح الضحايا، بما في ذلك احترام حقوق المهاجرين. (١٢٥-١٦٩ إلى ١٢٥-١٧٤، ١٢٥-٢٥٦).

٢٣- وستواصل حكومة نيكاراغوا حماية البيئة ومواجهة آثار تغير المناخ من خلال إجراءات على الصعيد الوطني والمشاركة النشطة على الصعيد الدولي. وتمشياً مع نهج المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، ستواصل نيكاراغوا تعزيز السياسات والاستراتيجيات والأدوات من أجل الإسهام في تحقيق هدف الحد من الاحترار العالمي إلى ١,٥ درجة مئوية. (١٢٥-٤٧ إلى ١٢٥-٥٠، ١٢٥-٥٢، ١٢٥-٥٣).

٢٤- ولا تستبعد الحكومة إمكانية الانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي لم تصبح نيكاراغوا طرفاً فيها بعد. (١٢٥-٥).

٢٥- وستواصل حكومة نيكاراغوا احترام التزاماتها الدولية والتعاون على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة مع الأمم المتحدة. وفي ٢ أيار/مايو ٢٠١٩، قُدمت جميع التقارير المتبقية إلى هيئات المعاهدات، في امتثال كامل لهذا الالتزام الدولي. (١٢٥-٨، ١٢٥-٩).

٢٦- وستظل حكومة نيكاراغوا ملتزمة التزاماً راسخاً بقيادة البلد نحو تحقيق السلام والتنمية الوطنية والرخاء، واعتماد تدابير محددة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز مؤسسات الدولة، الأمر الذي مكّنها من إيجاد حل تدريجي للأزمة الناجمة عن أحداث العنف التي وقعت في سياق محاولة الانقلاب الفاشلة. (١٢٥-١٠٧).

٢٧- وجرى التحقيق في أعمال العنف المذكورة آنفاً من خلال آلية خاصة ومستقلة ومهنية أنشأتها السلطة التشريعية هي: لجنة الحقيقة والعدالة والسلام، الذي أجرت تحقيقات واسعة النطاق وعملت مع الآليات الوطنية القائمة من أجل التوصل إلى الحقيقة. (١٢٥-٨٥).

٢٨- ولا تزال حكومة نيكاراغوا ملتزمة بتوفير العدالة والجبر و ضمانات عدم التكرار للضحايا. وعملاً بقانون المساعدة الشاملة للضحايا، نسق مكتب المدافع عن حقوق الإنسان مع المؤسسات الحكومية لكفالة حصول الضحايا على دعم وتعويض شاملين ومخصصين، بما يشمل الرعاية الطبية ورعاية الصحة العقلية، وإعادة التأهيل، والضمان الاجتماعي، والخدمات، وكفالة أن يكونوا مشمولين بالبرامج والخدمات الحكومية في مجالات الصحة والتعليم والعمل

والأعمال التجارية والإسكان والترفيه التي ستسهم في التنمية الشاملة للضحايا. (١٢٥-٨٩ و١٢٥-١٠٣).

سادساً- الأساس المنطقي لعدم قبول التوصيات

٢٩- ترى نيكاراغوا، في ممارستها لسيادتها، أن الوقت غير مناسب للتعهد بالتزامات دولية جديدة تنطوي على أعباء إدارية وأعباء أخرى تتعلق بالميزانية. لكن ذلك لا يعني أن ثمة أوجه ضعف أو ثغرات في حماية حقوق الإنسان في البلد، لأن نيكاراغوا تتمتع بنظام قانوني واسع وكامل يركز على حماية الضمانات الدستورية وحقوق الإنسان للنيكاراغويين. (١٢٥-١، ١٢٥-٢، ١٢٥-٣، ١٢٥-٤، ١٢٥-٦، ١٢٥-٧).

٣٠- ولا تستبعد حكومة نيكاراغوا إمكانية التعاون في المستقبل مع بعض آليات مجلس حقوق الإنسان؛ ومع ذلك، نعتقد أن كل طلب تقدمه الهيئة المختصة ذات الصلة ينبغي تقييمه على أساس كل حالة على حدة. (١٢٥-١٠، ١٢٥-١١، ١٢٥-١٢، ١٢٥-١٣، ١٢٥-١٥، ١٢٥-١٦، ١٢٥-١٧، ١٢٥-١٨، ١٢٥-١٩، ١٢٥-٢٠، ١٢٥-٢١، ١٢٥-٢٢، ١٢٥-٢٣، ١٢٥-٣٦).

٣١- وشعب نيكاراغوا يقدر ويحترم حق الأجنة في الحياة، ولهذا السبب لا يقبل المجتمع الإجهاض كطريقة لتحديد النسل، بالنظر إلى المخاطر الجسيمة التي يشكلها على صحة المرأة. وهذا لا يعني تعريض حياة المرأة للخطر، لأن اللوائح الداخلية تلزم نظام الصحة العامة في نيكاراغوا بتوفير الرعاية لأي امرأة معرضة للخطر، لا سيما عندما تكون حياتها في خطر، وذلك تمهيداً مع بروتوكول الإجراءات الطبية. (١٢٥-٢١٧، ١٢٥-٢١٩).

٣٢- وتُلزم المنظمات غير الحكومية في نيكاراغوا، كما هو الحال في بلدان أخرى، بالامتثال للقانون وللأهداف والأغراض التي أنشئت من أجلها والتي مُنحت على أساسها الشخصية القانونية. وقد فقدت تسع منظمات الشخصية القانونية لانخراطها في أنشطة خارج نطاق أهدافها وغاياتها ولاستغلالها مركزها كمنظمة غير حكومية لإدارة الأموال وتلقيها وتوجيهها وتيسير الحصول عليها بهدف ارتكاب أفعال غير مشروعة في سياق محاولة الانقلاب. لكن خسارة هذه الكيانات للشخصية القانونية لا يؤثر على حق أعضائها في تكوين جمعيات. (١٢٥-١٣٦).

٣٣- وأظهرت حكومة نيكاراغوا استعدادها لحل النزاعات عن طريق الحوار، لأنها كانت أول من عقد حواراً أثناء محاولة الانقلاب. وهذا الحوار، الذي مُثلت فيه الحكومة دائماً وأوفت فيه بجميع الاتفاقات التي تعهدت بها، هو عمل هام في هذا السياق التاريخي.

٣٤- وقد تغير الواقع الآن، إذ استعاد شعب نيكاراغوا السلام والاستقرار الوطني. وتتعهد دولة نيكاراغوا بالسعي نحو التقدم لصالح الجميع. وكانت دولة نيكاراغوا منفتحة دائماً على الحوار ومشاركة فيه باستمرار. (١٢٥-١٤٩).

سابعاً- الأساس المنطقي لعدم قبول التوصيات غير القابلة للتطبيق لأنها تفتقر إلى أساس أو تشوه الواقع

- ٣٥- تحترم دولة نيكاراغوا الآليات والإجراءات المتبعة في المنظومة العالمية لحقوق الإنسان.
- ٣٦- ونعتقد أن الاستعراض الدوري الشامل آلية مفيدة يمكن أن تسهم في تعزيز حقوق الإنسان في جميع الدول. بيد أننا لا نقبل استخدامه لأغراض غير تلك أنشئ من أجلها، أو خلافاً للقرار ١/٥ الصادر عن مجلس حقوق الإنسان، الذي يرسى مبادئ مفادها أن الاستعراض الدوري الشامل ينبغي أن يكون آلية تعاونية قائمة على معلومات موضوعية وموثوقة وأن يُجرى بطريقة موضوعية وشفافة وغير انتقائية وبناءة وغير تصادية وغير مُسيّسة.
- ٣٧- وقدمت بعض الدول خطباً سياسية لم تضع توصيات بناءة وحاولت تسييس هذه الآلية. ونؤكد من جديد رفضنا هذه التصريحات الملفقة وغير المستندة إلى أي أساس والتي تشوه الواقع في نيكاراغوا.
- ٣٨- ونرفض استخدام المنتديات المتعددة الأطراف لأغراض سياسية كما نرفض محاولات بعض الدول تغيير الطابع المثمر لهذه الآلية. والبيانات والآراء التي تتسم بطابع سياسي بارز والتي لا تخدم الغرض الذي أنشئ الاستعراض الدوري الشامل من أجله هي بيانات وآراء لا يؤخذ بها ولا يمكن بالتالي قبولها.